

دعا دمشق لدعم الحل العربي للأزمة اللبنانية

سعود الفيصل: أسلوب معالجة القضايا في القمة لن يؤدي إلى تحقيق التضامن

محمد الغامدي - الرياض

أكد سمو الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية قناعة المملكة بأن الأسلوب الذي انتهج في معالجة القضايا العربية المطروحة على قمة دمشق لن يؤدي إلى لم الشمل العربي وجمع كلمته وتحقيق التضامن في هذا المنعطف الخطير الذي تمر به الأمة العربية. وأعرب سموه في بيان القاه في بداية المؤتمر الصحفي الذي عقده أمس عن أسفه أن الظروف المصاحبة للقمة لا تبشر بتحقيق الإهداف المرجوة منها ورغم ذلك حرصت المملكة على المشاركة حرصاً منها على التضامن العربي. وكشف وزير الخارجية عن محاولات جرت لتعطيل الحل في لبنان وترسيخ التدخل الخارجي مؤكداً أنها نفس المحاولات التي تسعى إلى تعميق الشرخ الفلسطيني وتعطيل الحل في العراق والعبث في القضايا العربية وفيما يلي نص البيان الذي القاه سموه في بداية المؤتمر:

سياسة المملكة



“
* على الفلسطينيين
مراعاة مصالحهم
والعودة إلى الحق
* ليس للمملكة أي
أهداف أو مخططات
غير معلنة في لبنان
”

“
* يهمل كل العرب أن
تكون سوريا في إطار
العمل العربي المشترك..
وجميع الجهود
والنداءات الموجهة
إليها باءت بالفشل
”

التي اعقبتها لنفس التبار ثم استقالة الوزراء في الحكومة اللبنانية في محاولة لتجديدها من شرعيته، والعمل على التحريض والمساعدة باتجاه تجميد مؤسسات لبنان الدستورية بما فيها البرلمان دون أي مسوغ دستوري أو قانوني.

وقد حاولت المملكة بداب منذ بداية الأزمة الوصول إلى حل توافقي يحفظ مصالح الجميع واستثمرت في ذلك تأثيرها على الساحة اللبنانية الناجم عن عضويتها في اللجنة الثلاثية المشكلة من القمة العربية

لوقف الحرب الأهلية اللبنانية، ورعاية المملكة لاتفاق الطائف، ودعمها الاقتصادي المستمر للبنان وإعادة إعمارها وإيضاً انطلاقاً من واجبنا القومي تجاه دولة عربية شقيقة، دون أن يكون للمملكة أي أهداف ومخططات غير معلنة سوى تجاؤز لبنان بمحتته، وتحقيق أمنه واستقراره وازدهاره.

وقد حرصت المملكة في تحركها منذ البداية على المحافظة على مسافة واحدة من كافة الأطراف اللبنانية وحثهم على انتهاج أسلوب الحوار والتوافق وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الفئوية الضيقة بل وحرصت أيضاً على بذل الجهود لإقناع فريق الموالاة بالاستجابة مرة تلو الأخرى لأي مقترحات إيجابية للمعارضة كانت تطرح من قبل السيد نبيه بري باعتباره ممثلاً للمعارضة حينئذ. غير أنه في كل مرة يتم فيها قبول حل يواجه برفض آخر يعيد الأمور إلى نقطة البداية.

تداول على الجامعة

ولأسف الشديد استمر نفس النهج في التعامل مع المبادرة العربية سواء في تعطيل ما يتم التوافق عليه، أو تحريش النفوذ الخارجي على الساحة اللبنانية على حساب مصلحة لبنان العليا التي تحظى بدعم عربي كامل مع وجود عدم أي مبررات منطقية أو مفهومة لاسباب تعطيل المبادرة المستوفية لكافة طلبات الأطراف المعنية بانتخاب فوري لرئيس الجمهورية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، والعمل على إيجاد صيغة قانون جديد للانتخابات، وإجراء انتخابات نيابية في الموعد المتفق عليه.

ومن المثير للأسف أن الأمر لم يقتصر على تعطيل المبادرة التي اقرت بإجماع عربي كامل بل تجاوزه إلى حد هجوم بعض الأطراف اللبنانية السافر على الجامعة العربية التي تعتبر أهم المؤسسات الدستورية العربية،

أكد مجلس الوزراء في اجتماعه الأخير بكل وضوح على سياسة المملكة القائمة على مبادئ الصدق والشفافية في تناول القضايا العربية والإسلامية، والالتزام بالمواثيق والعهود، وتغليب المصلحة الوطنية العربية على التحالفات الخارجية، واستثمار العلاقات الدولية في خدمة القضايا العربية المصرية، وتنتقل هذه السياسة من حرص المملكة على تكريس التضامن العربي المستند على وثيقة العهد والتضامن التي اقراها القادة العرب في قمة تونس.

وفي هذا الإطار تمحورت جهود المملكة السياسية الأخيرة في إطار الجامعة العربية، وعلى الساحتين العربية والدولية. وكانت المملكة تتطلع إلى أن تكون قمة دمشق العربية محققة لهذه الأهداف، غير أن ما لاحظناه للأسف الشديد حتى الآن من خلال الظروف المصاحبة لعقد القمة أنها لا تبشر

بهذه النتيجة أو ماتامله وتطلع إليه منها. إن القضية الفلسطينية تظل قضية العرب المصيرية التي تحظى بجل اهتمام حكومة المملكة وجهودها الحثيثة في سبيل إعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على أسس الشرعية الدولية وقراراتها، ومبادرة السلام العربية. وإذا كانت هذه القضية تعاني من تعقيدات وانبعاد دولية ناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي الأجنبي للأرض العربية، وتستلزم جهوداً مضاعفة على الساحتين الدولية، فإن مشكلة لبنان كان يمكن أن تمثل نموذجاً لحل أزمة عربية في إطار البيت العربي، خاصة في ظل تواصل الجامعة العربية لخطة متكاملة ومتوازنة لحل الأزمة تستجيب لمطالب جميع الأطراف اللبنانية وتحقق التوازن فيما بينهم، بعيداً عن السيطرة على اتخاذ القرار أو تعطيله بين الأكثرية والأقلية النيابية. وقد حظيت المبادرة بإجماع عربي كامل بدون استثناء بما فيها سوريا، كما أنها حظيت بتأييد دولي واسع في إطار الجهود الحثيثة للمملكة وأساقفاتها العرب على الساحة الدولية، التي كان أحد أهدافها النأي ببلبنان عن أي تدخلات خارجية من شأنها تعقيد الوضع.

تعطيل الحل في لبنان

لإنه في المقابل - وللاسف الشديد - كانت هناك محاولات لتعطيل الحل العربي في لبنان، بل وترسيخ التدخل الخارجي على الساحة اللبنانية، وهذه المحاولات بدأت منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري والاعتقالات

الإجراءات التي اتخذت بعد ذلك وسوريا لا يمكن عزلها وهي بلد عربي وفي قلب الأمة العربية وكل أمنا من سوريا أن تسهم وتكون الأساس في حل المشكلة اللبنانية ولا نتخلع أبداً على عز سوريا.

وحول ما إن كان هناك قرار بتشكيل ترويكا عربية لحل الخلافات العربية أوضح أن المشكلة ليست في إيجاد الوسائل أو المعادلات لحل المشكلة العربية وإنما في الإرادة لدى الدول التي يبنيها مشاكل لحلها وقبول الوساطات ولذلك فالمشكلة من زاويتين وضع أطر للحل من جانب الجامعة العربية لتشكيل ترويكا أو لجنة وهذا من السهل الوصول إليه ولكن إيجاد القنوات والإرادة السياسية للأطراف التي يبنيها نزاعات هو ما يجب النظر فيه.

وحول رؤية سمود إزاء الوسائل المطلوبة لإعادة احترام الجامعة العربية أوضح سمود قائلاً هذا الموضوع نكر في الوثيقة العربية في تونس والمؤسسات الأخرى بأنه إذا اتخذ قرار بالإجماع ولم يكن هناك تنفيذ من طرف أو أكثر فإنه يكون هناك إجراءات رادعة أما إذا استمر الأمر في اتخاذ قرارات دون أن تنفذ فإن المؤسسات الدستورية تثقف جديتها ومؤسسة الجامعة العربية تختلفت عن المؤسسات الأخرى لأنها حلف كامل بين أطراف محددة لا بين بعضها البعض وهو أكثر عنصر من عناصر التعاون والتضامن بين الدول فإذا كانت كذلك فإضعافها بدون شك سيضعف الأمن القومي للأمة العربية وهذه جامعتنا فكيف نسعى بإيدينا لإضعافها. وحول حديث بعض المصادر عن مبادرات سعودية قبل انعقاد القمة مع سوريا تمثلت بزيارة لأمير سعود الفيصل وبعض المسؤولين السعوديين ونتائج هذه الزيارة قال سمود بطريقة الحال كانت النتيجة الفشل ولم تثمر عن حل برغم النداءات من الدول العربية ولكن لأسلاف الحل لم يهتم.

تحويل ملف لبنان

وحول ما إذا كانت المملكة تؤيد الملف اللبناني إلى أروقة مجلس الأمن قال الفيصل نحن نتعقد أن هذه مشكلة يجب أن تحل في إطار البيت العربي وإذا كانت المشكلة الفلسطينية قد عقدت وأن الاحتلال الإجنبي يجب إخلائها في الإطار الدولي فإن المشكلة اللبنانية يمكن حلها في الإطار العربي بل ويجب حلها ولا تحتاج إلى التدخل الإجنبي وحسب وأن هناك مبادرة عربية تم قبولها

ومع ذلك فإنني أمل أن تكون مخطئاً في تقديرتي، وأن تخرج القمة بحل لازمة اللبنانية وفق مبادرة الجامعة العربية، التي بذل أمينها العام جهداً كبيراً لتنفيذها مع الأطراف اللبنانية، خاصة وأن القمة تعقد في دمشق التي لأزلنا ننتظر منها تحركاً إيجابياً على الساحة اللبنانية لتنفيذ المبادرة، استكمالاً للجهود الحثيثة للمملكة العربية السعودية وعدد من الدول العربية، كما نأمل أن تنتج القمة في راب الصداق العربي ولم الشمل وتغليب المصلحة القومية العربية على المصالح الخارجية.

وفي معرض إجابته على أسئلة الصحفيين عقب لقائه للبيان رد الفيصل على سؤال حول ما رددته بعض الأوساط السورية من أن تخفيض بعض الدول العربية مثل مصر والأردن واليمن لمستوى تمثيلها في القمة ناتج عن ضغط سعودي بالقول :هذه الدول مستقلة ولها سيادة مطلقة واعتقد أن هذا اتهام مشين ومذلل لهذه الدول ونحن نرى أن نقبل الهامة لأي دولة عربية، وفيما يتعلق برؤية المبادرة اليمنية بين فتح وحماس وتنفيذها قال نحن نأمل أن تنقياها القمة وذلك بعد أن بذلت اليمن ماتستطيع لجمع الأخوة الفلسطينيين ولذلك فإن الأمل من الأخوة في فتح وحماس مراعاة مصالحهم والعودة إلى الحق.

عزل سوريا

وفيما يتعلق بغياب نصف رؤساء الدول العربية في القمة وهل يساهم هذا الغياب في عزلة سوريا قال لم المس من أي طرف عربي الرغبة في عزل سوريا بل العكس سوريا من الدول المبهمة في المنطقة وطبيعية الحال يهيم كل الدول العربية أن تكون سوريا في إطار العمل العربي المشترك مشيراً في هذا الإطار إلى أن الإشكال يكمن في أنه ماتم إقراره بالإجماع في الجامعة العربية ومن ضمنها سوريا لم ينفذ على الواقع في

في محاولة للتقليل من احترامها وشأنها، الأمر الذي من شأنه أيضاً التقليل من احترام بقية المؤسسات الدستورية العربية وإضعاف دورها الهادف إلى تعزيز وتطوير العمل العربي المشترك.

إن هذا الهجوم يتطلب وقفة حازمة لإعادة الاحترام لمؤسساتنا الدستورية العربية، والحفاظ على مصداقيتها وعلى رأس هذه المؤسسات الجامعة العربية التي تشكل حلفاً فريداً بين أعضائها ورمزاً لإيجون التعدي عليه، مما يحثنا على إنتاج نفس السياسات الحازمة للمؤسسات السياسية الدولية الأخرى المماثلة التي تفرض عقوبات رادعة في حالة تعطيل أو عدم تنفيذ أي قرار يصدر عنها بالإجماع، الأمر الذي سيمكثنا من إعادة الاحترام لمؤسساتنا العربية، وطمأنة دولها وشعوبها بيقوفها إلى جانب قضايها المشروعة.

عبث في القضايا العربية

وغني عن القول إن محاولات تعطيل الحلول في لبنان، وضرب قرارات الجامعة العربية عرض الحائط، هي ذاتها المحاولات التي تسعى وبشكل واضح وعلني إلى تعميق الشرح الفلسفي، وتعطيل الحلول السياسية في العراق والعبث في القضايا العربية بشكل عام وعلى الرغم من ذلك فقد حرصت المملكة على المشاركة في قمة دمشق ولو بالحد الأدنى حرصاً منها على التضامن العربي، خاصة وأن المملكة لم يسبق لها أن قاطعت قمة عربية من قبل. ويعود مستوى تمثيل المملكة في القمة إلى الظروف والملايسات المؤسفة وإلى قناعة المملكة أن الأسلوب الذي أنتهج في التعامل مع القضايا العربية التي سيجتأها المؤتمر إن يكون مؤدياً إلى لم الشمل العربي وجمع كلمته وتحقيق التضامن خاصة في هذا المنعطف الخطير والصح الذي تمر به أممتنا العربية والتحديات الكبيرة التي تواجهها.

شئت، ولكن إذا كان هناك أجماع على مخطط ولم يتخذ دولة أو دولتين لم تنفذه فيجب أن يكون هناك إجراءات رادعة لهذا الشيء والا فلن يستقيم الوضع ولن تكون هناك جدية في العمل العربي. وعن الاقتراحات يعقد القمة في مقر جامعة الدول العربية باستمرار والغاء فكرة دوريتها قال سموه: أنها تجربة لم يعمل بها وهناك اقتراح محدد قدمته الشقيقة اليمن وكانت المبادرة في دورية القمة وهذا المقترح جاء من نفس البلد واحدهما نجح بدورية القمة والآخر نامل اذا نجح ان يؤدي الغرض ولكن لا يمنع من القول ان الارادة السياسية لدى الدول العربية يجب ان تكون متوفرة حتى تصبح قراراتنا نافذة.

حوار الأديان

وحول دعوة خادم الحرمين الشريفين لحوار الأديان قال: إن مبادرة خادم الحرمين الشريفين الجمع بين الأديان كانت حاجسا للملك منذ وقت ومتابعة ذلك الحوار المرتقب تحتاج لقرار في الأمم المتحدة لتنفيذ الخطوات التالية كما أنه سيكون هناك مؤتمر العلماء المسلمين ليعرض ما سيتم، والملك عندما طرح هذه الدعوة كان ذلك نتيجة لما رآه مما يحدث من انفراط المجتمعات والنزاعات وهو يحاول باقصى ما لديه لحوار يشمل الأديان وخاصة الأديان الثلاثة الإسلامية والمسيحية واليهودية.

من جميع الدول العربية دون استثناء وهي تستجيب لكل المطالبات ونحن في جيرة في ظل توازن المبادرة وتلبية طلبات جميع الأطراف إلا إذا أريد التصعيد لأجل التصعيد في المنطقة ولأجل اغراض أخرى غير مصلحة لبنان وغير المصلحة العربية. أما فيما يتعلق بمطالبة رئيس الوزراء اللبناني فيؤاد السنورية يعقد اجتماع بعد القمة العربية للنظر في حل للارزمة اللبنانية. قال سموه: اذا انتهت القمة دون حل لمشكلة لبنان فهل ستترك وتتفاقم الازمة ويتقسم لبنان ويصاب بكارثة جديدة اعتقد ان هذا لا يقبله اي عربي وهناك اقتراحان سمعنا بهما احدهما من الرئيس السنورية وآخر من الأمين العام اما باجتماع للجامعة العربية على المستوى الوزاري او قمة عربية استثنائية للنظر في مشكلة لبنان ولا اري اية حلول ستجد طريقها ولكن لا يمكن ان تستمر المشكلة بدون حل.

وحول كيفية مواجهة قمة الدول العربية للوضع في المرحلة القادمة. قال سموه: هذه مشكلة الامة العربية وكان في السابق هناك محاولات من القمم السابقة لانجاح وحل القضايا العالقة قبل القمة حتى تتفرغ للنظر لمستقبلها ولم نجد هذه الروحية في القمة الحالية وبالتالي كان هناك تخيب وانخفاض للتصميل ولا شك ان الامر يحتاج الي خطوة من الدول العربية لاعادة اللحمة ورغم تفرق الدول العربية فان الامل بنجاح القمة يصدق وامانة سواء لحل مشكلة لبنان او في راب الصدع العربي وان لم تسفر عن ذلك فلا بد من اجراء اخر للدول العربية لجمع الكلمة مرة اخرى. وحول وجود دور تنفيذي للجامعة للقيام بصناعة القرارات قال سموه: وثيقة الوفاق العربية التي خرجت من القمة العربية بتونس شملت كثيرا من هذه العناصر واذا التزمنا بها فان الدول العربية سيكون لها نهج محدد في النظر للمشاكل التي تعوق مسيرتها والنظر في الخلافات وهناك الوسائل ولكن ما تفقده هو التنفيذ والذي لا بد ان يكون بقرار سياسي ولأجل ذلك ذكرت ان المؤسسات الاخرى وجدت ان عدم المصداقية والجدية في التنفيذ لا بد ان يواجه بأسلوب المعالجة سواء عقوبات أو اجراءات سمها ما